بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: شرح ابن عقيل (الجزء الأول)

خلاصة الدرس الثالث والتسعون

المفعول معه

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

المفعول معه

ينصب تالي الواو مفعولا معه *** في نحو سيري والطريق مسرعه
بما من الفعل وشبهه سبق *** ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

المفعول معه: هو الاسم المنتصب، بعد واو بمعنى مع، والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه.

فمثال الفعل: سيري والطريق مسرعة. أي: سيري مع الطريق، فالطريق: منصوب بسيري، ومثال شبه الفعل: زيد سائر والطريق، وأعجبني سيرك والطريق، فالطريق: منصوب بسائر وسيرك.

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه (الواو)، وهو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه، لم يعمل إلا الجر، كحروف الجر، وإنما قيل: ولم يكن كالجزء منه؛ احترازا من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم، ولم تعمل فيه شيئا؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطي العامل لها.

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

ويستفاد من قول المصنف: في نحير سيري والطريق مسرعة، أن المفعول معه مقيس، فيما كان مثل ذلك، وهو كل اسم وقع بعد (واو) بمعنى، مع وتقدمه فعل أو شبهه، وهذا هو الصحيح من قول النحويين.

وكذلك يفهم من قوله: بما من الفعل وشبهه سبق. أن عامله لا بد أن يتقدم عليه، فلا تقول: والنيل سرت، وهذا باتفاق، أما تقدمه على مصاحبه، نحو: سار والنيل زيد، ففيه خلاف والصحيح منعه.

وبعد ما استفهام أو كيف نصب *** بفعل كون مضمر بعض العرب

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه، كما تقدم تمثيله، وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما وكيف) الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل.

نحو: ما أنت وزيدا، وكيف أنت وقصعة من ثريد، فخرّجه النحويون، على أنه منصوب بفعل مضمر، مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيدا، وكيف تكون وقصعة من ثريد، فزيدا وقصعة منصوبان بتكون المضمرة.

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق *** والنصب مختار لدى ضعف النسق
والنصب إن لم يجز العطف يجب *** أو اعتقد إضمار عامل تصب

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

الاسم الواقع بعد هذه (الواو) إما أن يمكن عطفه على ما قبله أو لا.

فإن أمكن عطفه، فإما أن يكون بضعف، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف، فهو أحق من النصب، نحو: كنت أنا وزيد كالأخوين. فرفع زيد عطفا على المضمر المتصل، أولى من نصبه مفعولا معه؛ لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك، ومثله: سار زيد وعمرو، فرفع عمرو أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف، فالنصب على المعية أولى من التشريك؛ لسلامته من الضعف، نحو: سرت وزيدا، فنصب زيد أولى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل، وإن لم يمكن عطفه، تعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، كقوله: علفتها تبنا وماء باردا.

فماء منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير: وسقيتها ماء باردا، وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾.

فقوله: وشركاءكم، لا يجوز عطفه على أمركم؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: أجمعت شركائي، وإنما يقال: أجمعت أمري، وجمعت شركائي، فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير والله أعلم: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير: فأجمعوا أمركم، واجمعوا شركاءكم.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:
حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)